# تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر

# Analyzing the development of indicators of environment doing business in Algeria

**بكطاش فتيحة[1]، بوعزارة أحلام[2]**

**Bektache Fatiha[1], Bouazzara Ahlem[2]**

[1]جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، bektache.fatiha@univ-alger3.dz

[2]جامعة الجزائر 3 (الجزائر، bouazzara.ahlem@univ-alger3.dz

***تاريخ الاستلام:2020/03/03 تاريخ القبول:2020/09/28 تاريخ النشر2020/10/18***

**ملخص:**

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على وضعية مناخ الأعمال الجزائري، ومكانة تنافسية اقتصاده مقارنة مع مجموعة من الدول العربية وفقا لتحليل مختلف المؤشرات الصادرة عن بعض الهيآت والمنظمات الدولية في تصنيفها للدول كمؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنافسية العالمي، مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشر مدركات الفساد.

وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها أن الجزائر يسودها مناخ استثماري غير تنافسي مقارنة مع دول عربية ومجاورة لها لا تقل أهمية ومكانة عنها راجع لكثرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وعدم جاهزيته للمنافسة الدولية، ما يحتاج الى الكثير من الاصلاحات أهمها محاربة الفساد المتفشي خاصة في القطاعات الحساسة.

**الكلمات المفتاحية:** مناخ الأعمال، مؤشرات مناخ الأعمال، المنظمات الدولية، الاستثمار الأجنبي.

**تصنيفاتJEL** : F23 , M21, M29:

**Abstract**:

This research aims to highlight the situation of the Algerian business climate, and the competitive position of its economy compared to a group of Arab countries according to the analysis of the various indicators issued

[1] **المؤلف المرسل**: بكطاش فتيحة الإيميل: fatiha.bektache@gmail.com

by some international organizations in their classification of countries as an indicator of economic freedom, such as Global Competitiveness Index, Doing Business Index and Corruption Perceptions Index.

The research reached a set of results, the most important of them that Algeria is dominated by a non-competitive investment climate, compared to neighbouring and Arab countries that are no less important and prestigious than they are, this is due to the large number of state interference in economic activity and its lack of preparedness for international competition, that needs a lot of reforms, the most important of which is the fight against corruption, especially in sensitive sectors.

**Key words:** business environment, business environment indicators, international organizations, foreign investment.

**JEL Classification Codes :**M29, M21, F23.

## 1. مقدمة:

يقاس نجاح التنمية الاقتصادية بما تستند عليه من البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية التي تلعب دورا هاما في عمليات التخطيط والمراقبة والتحليل للتطورات الاقتصادية، وتعتبر هذه المؤشرات ركائز أساسية لاتخاذ القرارات وعاملا أساسيا لمعرفة مدى التطور الحاصل على مستوى المؤسسات والقطاعات والبلدان.

لقد تخصصت منظمات دولية في تنقيط دول العالم وفق مؤشرات إحصائية اقتصادية معينة حسب طبيعة كل منظمة، وتُصدر تبعا لذلك تقارير دورية شهرية أو فصلية أو سنوية، وبناء عليها يتم إجراء مقارنات بين دول العالم في إطار التعاون الدولي، لكن هذه المهمة تواجه صعوبات عدة بدءا من الاتفاق على مجموعة من المؤشرات المناسبة، مرورا بوضع تعاريف لهذه المؤشرات ووصولا إلى إقناع دول العالم على اختلاف مستويات تطورها بإتباع منهجيات معيارية دقيقة في جمع البيانات اللازمة لهذه المؤشرات التي تُطور باستمرار نظرا للتطورات السريعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية والتكنولوجية المسارعة، ناهيك عن مصداقية هذه المنظمات المتخصصة وحيادية تصنيفاتها.

وبناء على ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية: **ماهي مراحل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر؟**

على أساس هذه الإشكالية يمكن لنا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الإطار المفاهيمي لمناخ الأعمال وماهي مقوماته؟
- ما موقع الجزائر ضمن مؤشرات مناخ الأعمال الدولية؟
- ما هي عوامل ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري وماهي سبل معالجتها؟

ومن أجل تحليل الاشكالية الرئيسية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- مناخ الأعمال في الجزائر مناخ غير جاذب يحتاج إلى مجهودات لتحسينه.
- تحقق الجزائر درجات متدنية في معظم مؤشرات مناخ الأعمال التي تصدرها المنظمات الدولية.
- يعتبر الفساد من أكثر المعوقات في الجزائر.

**أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع مناخ الأعمال في الجزائر، من خلال دراسة وتحليل بعض المؤشرات الصادرة عن المنظمات الدولية الخاصة بترتيب وتقييم أداء الدول من أجل التنافسية واستقطاب الاستثمارات، مع السعي إلىإبراز أهم الصعوبات والمعوقات التي يواجهها مناخ الأعمال في الجزائر، خروجا بجملة من النتائج التي تعكس واقعه وحالته.

**منهجية البحث:** اعتمدنا في البحث على المنهج الوصفي من خلال التقديم العام للمتغيرات(المؤشرات) محل الدراسة، بالإضافة إلى اعتمادنا على المنهج التحليلي لتحليل نتائج تقييم مناخ الأعمال في الجزائر ومقارنته ببعض الدول العربية.

للإجابة على هاته الأسئلة الفرعية ارتأينا تقسيم بحثنا إلى المحاور التالية:

- ماهية مناخ الأعمال في الجزائر.
- تحليل وتقييم تطور المؤشرات النوعية لمناخ الأعمال في الجزائر.
- تحليل وتقييم تطور المؤشرات الكمية لمناخ الأعمال في الجزائر.

## 2. ماهية مناخ الأعمال:

**1.2.تعريف مناخ الأعمال:** هناك مجموعة من التعاريف قدمت لهذا المصطلح ومن بينها:

– تعريف البنك العالمي: يعرفه البنك العالمي على أنه: "مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل والتوسع، وللسياسات الحكومية تأثير قوي على مناخ الأعمال من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة".

– تعرفه المنظمة العربية لضمان الاستثمار: "بأنه مجموعة الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار".

– كما ينصرف تعبير مناخ الأعمال إلى مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رأس المال، فالوضع العام للدولة ومدى استقرارها السياسي والأمني وتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فعالية وكفاءة ونظامها القانوني والقدرة على تطبيقه، ومدى مرونته ووضوحه واتساقه مع السياسة الاقتصادية للدولة، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته، وما تمتاز به الدولة من منشآت قاعدية، وعناصر إنتاج، وما تمتلكه الدولة من خصائص جغرافية وديمغرافية، ووجود قوانين واضحة للملكية والحقوق، كل ذلك يشكل مكونات ما اصطلح على تسميته بمناخ الأعمال، ومن ثم فهي عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض(قحف، 2001، صفحة 07).

– استخلاصا من التعاريف السابقة يمكن القول أن مناخ الأعمال مفهوم مركب ومتطور يشير الى جوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية الأساسية، وبعضها بالنظم الاقتصادية، والبعض الآخر بالنظم القانونية والأوضاع السياسية، وبالمؤسسات وبالسياسات والإصلاحات، فقد تكون عناصر هذا المناخ مناسبة في فترة معينة وتكون غير ذلك في فترة أخرى، فهو إذن مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والأيديولوجية وكذلك التكنولوجية والتنظيمية.

## 2.2 مكونات (مقومات) مناخ الأعمال:

هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها دوليا تسهم في توفير المناخ الجاذب للأعمال، إذ يعد وجودها في بلد ما مؤشرا على قدرة هذا البلد على توفير بيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمار سواء من قبل المستثمرين المحليين أم الأجانب، بما يؤهل هذا البلد على زيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني، وعليه يرتكز مناخ الأعمال على جملة من المقومات هي(قرفي، 2011):

- المقومات الاقتصادية: ويقصد بها تلك العوامل ذات البعد الاقتصادي وتشمل:

- النظام الاقتصادي المطبق.
- مؤشرات الاقتصاد الكلي: كالناتج المحلي الخام، وضعية ميزان المدفوعات ومستوى الدين العام.
- السياسات الحكومية المطبقة والتي تشمل السياسة النقدية والمالية، سياسة التجارة الخارجية والعوامل التي تتحكم في السوق كحجمه وسوق العمل.

- المقومات السياسية والأمنية: يقصد بها تلك العوامل ذات البعد السياسي والأمني والمتمثلة في:

- الاستقرار السياسي: ويقاس بمؤشرات عديدة أهمها درجة التماسك الاجتماعي من خلال الاضطرابات المدنية أو النشاطات الإرهابية والحروب الأهلية.
- النظام السياسي: سواء كان نظام ديمقراطي أو نظام دكتاتوري.
- الخلفيات التاريخية بين الدول، وأخيرا التكتلات الدولية وفوق الوطنية.

- المقومات القانونية والتنظيمية: وتشمل البيئة القانونية والتنظيمات الدولية مثل:

- العقود، القوانين المتعلقة بالاستثمار، قوانين التجارة الخارجية، القوانين المتعلقة بالملكية الفردية، قوانين المنافسة والعمل، الضرائب، القوانين الدولية.

- المقومات الاجتماعية والثقافية: تشمل كل العوامل ذات البعد الاجتماعي والثقافي كالعادات والتقاليد والأعراف إضافة إلى مستوى البطالة والفقر والمستوى التعليمي.... وتتجسد في:

- خصائص السكان: من حيث العدد والفئة العمرية، الطبقات الاجتماعية والثقافة.
-

## 3. تحليل تطور المؤشرات النوعية لمناخ الأعمال في الجزائر:

المؤشرات النوعية هي تلك المؤشرات التي لا يمكن حسابها ولكن تعطى لها قيم تقديرية تستند إلى آراء الخبراء والمحللين أو رجال الأعمال، وسوف نذكر منها مؤشرين فقط وهما:

### 1.3مؤشر الحرية الاقتصادية:

يُعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية وسيلة لقياس درجة هيمنة الحكومة على الاقتصاد وتأثيره في كافة مناحي الحياة الاقتصادية، السياسية، أداء الأعمال وعلاقاتها الخارجية، وفي سنة 1995م أصدر معهد"foundation Héritage" بالتعاون مع صحيفة "Wall Street Journal" مؤشر الحرية الاقتصادية، يقسم المؤشر درجات الحرية إلى 5 أقسام، أقصاها حرية مرتفعة جدا[80-100] وأدناها حرية منعدمة[0-49.9]، ضم المؤشر في آخر تقرير له لسنة 2019 186 دولة منها 20 دولة عربية(roberts james, 2019)، أما عن العوامل التي يقيسها يشمل على 51 متغير يتم ضمهم في عشر مجموعات مقسمة إلى أربعة محاور أساسية، تتمثل هذه المحاور فيما يلي:(عزةحجازي، 2014، صفحة 44،46)

– حكم القانون: تتوقف الحرية الاقتصادية على تمكين الأفراد وعدم التمييز والمنافسة في الأسواق التي لن تتحقق إلا بسيادة القانون الذي يشمل حقوق الملكية والتحرر من الفساد.

– محدودية دور الحكومة: يعكس هذا المحور مدى الاعتماد على آلية السوق واختيار تخصيص الموارد، وتقاس محدودية دور الحكومة من خلال الحرية الجبائية والإنفاق الحكومي.

– الكفاءة التنظيمية: تشمل الكفاءة التنظيمية كل من حرية ممارسة الأعمال، حرية العمل والحرية النقدية

– الأسواق المفتوحة: تشمل الأسواق المفتوحة حرية التجارة، حرية الاستثمار والحرية المالية(Foundation).

بلغ عدد الدول سنة 2019 المشاركة في مؤشر الحرية الاقتصادية 186 دولة، احتلت الجزائر المرتبة 171 عالميا واحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة 9 عالميا، وتلتها قطر في المرتبة 28 عالميا ثم البحرين في المرتبة 54 عالميا فالكويت المرتبة 90عالميا. والجدول التالي يوضح موقع الجزائر وبعض الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية للسنوات التالية 2019/2018/2017/2016/2015

**جدول رقم(01): مؤشر الحرية الاقتصادية لبعض الدول العربية خلال الفترة 2015-2019**

| الدولة | 2015 | | 2016 | | 2017 | | 2018 | | 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المرتبة | المؤشر | المرتبة | المؤشر | المرتبة | المؤشر | المرتبة | المؤشر | المرتبة | المؤشر |
| البحرين | 18 | 73.4 | 25 | 72.6 | 44 | 68.5 | 50 | 67.7 | 54 | 66.4 |
| الإمارات | 25 | 72.4 | 25 | 72.6 | 8 | 76.9 | 10 | 77.6 | 9 | 77.6 |
| قطر | 32 | 70.8 | 34 | 70.7 | 29 | 73.1 | 29 | 72.6 | 28 | 72.6 |
| الكويت | 74 | 62.5 | 74 | 62.7 | 61 | 65.1 | 81 | 62.2 | 90 | 60.8 |
| السعودية | 77 | 62.1 | 78 | 62.1 | 64 | 64.4 | 98 | 59.6 | 91 | 60.7 |
| موريتانيا | 135 | 53.3 | 128 | 54.8 | 131 | 54.4 | 134 | 54.0 | 119 | 55.7 |
| الجزائر | 157 | 48.9 | 154 | 50.1 | 172 | 46.5 | 172 | 44.7 | 171 | 46.2 |

**Source**: Heritage Foundation, Index of Economic Freedom Indicators, Available on: http://www.heritage.org/index.2015/2016/2017/2018/2019

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم الدول العربية تراجعت في مؤشر الحرية الاقتصادية وبدرجات متفاوتة إلا دولة الإمارات فقد طرأ عليها تحسن ملحوظ إذ استطاعت وفي سنوات قليلة الدخول مع الدول العشرة الأولى الأكثر حرية، أما فيما يخص الجزائر فقد عرفت تراجعا كبيرا خصوصا من سنة 2016 إلى 2017 أين صنفت في خانة البلدان المقموعة بمؤشر يتراوح بين 0-49.9 راجع إلى سياسات التضييق التي مورست مؤخرا على التجارة الخارجية ومحدودية السلع المستوردة ما أثار تذبذبا في حرية الاستيراد لدى الخواص. وفيما يلي جدول يوضح تطور المؤشرات الفرعية التي تدخل في حساب مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر.

**جدول رقم ( 02): المؤشرات الفرعية للحريةالاقتصادية في الجزائر من سنة2015**

| السنوات | قيمة المؤشر | حقوق الملكية | التحررمن الفساد | الحرية الجبائية | الانفاق الحكومي | حرية الأعمال | حرية العمل | حرية نقدية | حرية تجارية | حرية الاستثمار | حرية مالية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2015 | 48.9 | 30 | 36 | 80 | 38.7 | 66.6 | 50.5 | 71.2 | 60.8 | 25 | 30.0 |
| 2016 | 50.1 | 25 | 36 | 81 | 59.4 | 62.1 | 48.2 | 68.1 | 60.8 | 30 | 30.0 |
| 2017 | 46.5 | 38.2 | 29.6 | 81.1 | 51 | 62.1 | 49.5 | 67 | 63.3 | 35 | 30.0 |
| 2018 | 44.7 | 27.8 | 35.2 | 74.0 | 45.9 | 68.1 | 48.7 | 69.9 | 63.5 | 25 | 30.0 |
| 2019 | 46.2 | 31.6 | 36.2 | 76.4 | 48.7 | 61.6 | 49.9 | 74.9 | 67.4 | 30.0 | 30.0 |

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على إحصائيات التقارير السنوية الصادرة عن:

, 65Index of Economic Freedom, (2015-2019), Heritage Foundation p 100, 75, 303, 77, surle site: http://www.heritage.org/index/pdf/countries/Algeria.pdf, consulted 11/11/2019

يبين الجدول أعلاه عن وجود أكثر من نصف المؤشرات في الدرجة الأقل من 50 نقطة ما يدل على وجود حرية اقتصادية مقموعة وهذا مابدى جليا على مؤشر حقوق الملكية، التحرر من الفساد، الانفاق الحكومي، حرية العمل، حرية الاستثمار والحرية المالية، كما نلمس من خلال تحليلنا لهذه المعطيات أن الاقتصاد الجزائري يعاني من مشاكل جمة كظاهرة الفساد بشتى أنواعه، مايعيق الحرية الاقتصادية رغم الجهود المبذولة للنهوض بالاقتصاد الإنتاجي والتخلي عن التبعية الريعية إلاأن حجم المعوقات تليح بين ذلك، إضافةإلى طبيعة القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار والذي يؤثر بشكل كبير على حقوق الملكية خاصة بالنسبة للأجانب منهم، ضف على ذلك المادة 51/49 الخاصة بالاستثمار الأجنبي والتي تقيد حرية الاستثمار مايصبح مناخ الأعمال الجزائري مناخ طارد للاستثمار خاصة الأجنبي منها.

### 2.3. مؤشر التنافسية العالمي:

يصدر مؤشر التنافسية العالمية عن المنتدى الاقتصادي العالمي سنويا منذ سنة 1979، ويعتبر أداة مهمة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار، وتأثرها على الأوضاع التنافسية العالمية(رضوان، 2011)، وهذا بالتعاون مع مركز التنمية الدولية التابع لجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية وبلغ عدد الدول التي يغطيها هذا المؤشر 141 دولة في آخر تقرير له لسنة 2019، حيث في

سنة 2000 تم تطوير مؤشري تنافسية النمو (GCIGrowth)وتنافسية الأعمال (BCI Compétitivités Index Business)، وفي سنة 2004 تم تطوير مؤشر التنافسية العالمية وأصبح يشتمل على مختلف العوامل الاقتصادية المؤسسية والسياسات ذات العلاقة بالتنافسية على المستوى الكلي والجزئي، وفي تقرير التنافسية العالمي 2018 تم إجراء تغييرات جوهرية على منهجية الحساب، وعليه المؤشر المركب يشتمل على أربعة مجموعات (بيئة اقتصادية تمكينية ورأس المال البشري، الأسواق وبيئة الابتكار) من المؤشرات الفرعية بدلا من ثلاثة مجموعات(المتطلبات الأساسية، معززات الكفاءة وعوامل الابتكار والتطور)، وتم تعديل محتوى أو استبدال بعض المحاور المؤشرات المستخدمة بتخفيضها من 114 الى 98 مؤشرا مع استخدام عدد أكبر من مؤشرات البيانات الإحصائية (54مؤشر).

وفي تقرير التنافسية العالمية لعام 2019 أحدثت تغييرات طفيفة وشملت هذه التغييراتفي محور المؤسسات تضمنت استبدال مؤشرات وإضافة 6 مؤشرات جديدة تعكس استدامة التنمية واستقرار سياسات ورؤية الحكومة والتكيف مع رقمية الأعمال، وإلغاء أحد مؤشرات أسواق المنتجات واستبدال مؤشر من أسواق العمل وكان من شأن هذه التغييرات زيادة عدد المؤشرات من 98 إلى 103، كما استخدم في التقرير درجات من 0 إلى 100 للمؤشرات بدلا من 1 إلى 7، وذلك لإعطاء معنى مباشر لدرجات كل مؤشر، وبالارتكاز إلى المعايير السابقة يتم تحديد ترتيب الدول في تقرير التنافسية العالمية، حيث أن الدول التي تحقق معدل يقترب من 100 تكون في وضع تنافسية أفضل.

شمل تقرير التنافسية العالمية لعام 2019 بمشاركة14دولة عربية في التصنيف من بين 141 دولة والجدول الموالي يبين أداء بعض الدول العربية في المحاور الاثني عشر، حيث تفوقت دول مجلس التعاون الخليجي على بقية الدول العربية في غالبية المحاور، باستثناء بضعة محاور كالصحة وسوق العمل وديناميكية بيئة الأعمال.

**جدول رقم (03): ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2019**

| عوامل التنافسية | الامارات | | قطر | | السعودية | | المغرب | | تونس | | الجزائر | | موريتانيا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الدرجة100 | الرتبة141 | الدرجة100 | الرتبة141 | الدرجة100 | الرتبة141 | الدرجة100 | الرتبة141 | الدرجة100 | الرتبة141 | الدرجة100 | الرتبة141 | الدرجة100 | الرتبة141 |
| الترتيب العالمي | 75 | 25 | 73 | 29 | 70 | 36 | 60 | 75 | 56 | 87 | 56 | 89 | 41 | 134 |
| بيئة اقتصادية تمكينية | | | | | | | | | | | | | | |
| المؤسسات | 73 | 15 | 63 | 35 | 63 | 37 | 60 | 45 | 53 | 73 | 46 | 111 | 36 | 136 |
| البنية التحتية | 88 | 12 | 82 | 24 | 78 | 34 | 73 | 53 | 63 | 85 | 64 | 82 | 32 | 137 |
| تبني تقنيات المعلومات | 92 | 2 | 84 | 8 | 69 | 38 | 46 | 97 | 51 | 83 | 53 | 76 | 36 | 113 |
| استقرار الاقتصاد الكلي | 100 | 1 | 99 | 40 | 100 | 1 | 90 | 43 | 66 | 124 | 71 | 102 | 70 | 104 |
| رأس المال البشري | | | | | | | | | | | | | | |
| الصحة | 72 | 92 | 89 | 39 | 82 | 58 | 72 | 91 | 85 | 49 | 83 | 56 | 65 | 103 |
| المهارات | 71 | 39 | 71 | 40 | 75 | 25 | 49 | 111 | 60 | 84 | 59 | 85 | 35 | 135 |
| الأسواق | | | | | | | | | | | | | | |
| أسواق المنتجات | 72 | 4 | 67 | 13 | 65 | 19 | 56 | 60 | 52 | 92 | 46 | 125 | 37 | 139 |
| سوق العمل | 66 | 34 | 63 | 47 | 57 | 89 | 51 | 119 | 46 | 133 | 47 | 131 | 44 | 137 |
| الأسواق المالية | 74 | 31 | 81 | 22 | 71 | 38 | 67 | 49 | 56 | 94 | 50 | 111 | 37 | 139 |
| حجم السوق | 70 | 32 | 60 | 53 | 76 | 17 | 60 | 52 | 53 | 71 | 66 | 38 | 33 | 132 |
| بيئة الإبتكار | | | | | | | | | | | | | | |
| دينامية بيئة الأعمال | 69 | 31 | 66 | 39 | 53 | 109 | 60 | 71 | 59 | 74 | 56 | 93 | 39 | 135 |
| القدرة على الابتكار | 52 | 33 | 50 | 38 | 51 | 36 | 35 | 81 | 33 | 92 | 34 | 86 | 26 | 128 |

Source: World Economic Forum: The Global Competitiveness Report 2019, Geneva-Switzerland, 2019, p XIII

تحتل دول مجلس التعاون الخليجي مراكز متقدمة في مقياس التنافسية العالمي وتتصدر جميع هاته الدول جل مؤشرات التنافسية العالمية في العالم العربي، باستثناء حجم السوق، وقد أسهمت زيادة التنويع في دول المجلس في جعل اقتصادها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التقلب في أسعار النفط والغاز والحفاظ على بيئة اقتصادية كلية مستقرة، وقد عززت من مرونة سياستها المالية استخدام ضريبة القيمة المضافة التي أقرها مجلس التعاون الخليجي، وبدأت الإمارات والسعودية في تطبيقها بداية عام 2018، وبهذا احتلت كل من الإمارات قطر والسعودية المراتب الأولى عربيا.

وتتخلف الدول العربية غير الخليجية في جميع العوامل عن دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء بعض العوامل مثل المؤسسات والتعليم العالي وحجم السوق مثل الجزائر والمغرب، حيث تميز المغرب بتحسن عوامل البنية التحتية والعناية بالصحة الجيدة وشروط التعليم الأساسي، كما تحسنت جميع وسائل النقل خاصة الموانئ والسكك الحديدية، ومن التحديات الرئيسية للمغرب عوامل تطوير استخدام التكنولوجيا وتحسين بيئة الابتكار وكفاءة سوق العمل التي تعيق جهود التنمية والانتقال إلى قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى، أما حالة تونس فقد تراجعت في قدرتها التنافسية كثيرا منذ عام 2008 حين كان ترتيبها العالمي 35 والآن أصبح87 في عام 2019، والواقع أن تونس تراجع ترتيب جميع عوامل التنافسية في العقد الأخير.

أما ترتيب الجزائر محل الدراسة والاهتمام فقد عرفت تذبذب في التحسن والتخلف خلال الفترة 2007-2019، حيث طرأ تحسن على بعض المؤشرات مثل جوانب تطوير بيئة الأعمال والتكنولوجيا في حين تخلف مجال التنافسية في بيئة الاقتصاد الكلي بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز، وظل ضعف الكفاءة في سوق العمل بحاجة إلى تحسن كبير ويعيق جهود التنمية، إضافةإلى وجود عوائق كبيرة تحول دون الرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري وجعله مناخا جاذبا للاستثمارات الأجنبية أبرزها: ضعف البنية التحتية، ضعف كفاءة أسواق العمل والنقد والمال، ضعف عوامل الابتكار والتطور التكنولوجي، ضف على ذلك كثرة الفساد والبيروقراطية، والجدول الموالي يبين تطور وترتيب الجزائر في تقارير التنافسية العالمية للفترة 2007-2019.

**جدول رقم(04): ترتيب الجزائر في تقارير التنافسية للفترة 2007-2019**

| الجزائر | تقارير التنافسية العالمية للسنوات 2007-2019 | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السنوات | 07-2008 | 08-2009 | 09-2010 | 10-2011 | 11-2012 | 12-2013 | 13-2014 | 14-2015 | 15-2016 | 16-2017 | 17-2018 | 18-2019 | 19-2020 |
| الترتيب | 81 | 99 | 83 | 86 | 87 | 110 | 100 | 79 | 87 | 87 | 86 | 92 | 89 |
| عدد الدول | 131 | 134 | 133 | 139 | 142 | 144 | 148 | 144 | 140 | 138 | 137 | 140 | 141 |

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على تقارير التنافسية العالمية للسنوات 2007-2020

يبين الجدول تراجع مرتبة الجزائر التنافسية خلال السنوات خصوصا الفترة الممتدة بين 2012-2014 حيث كانت تحتل المرتبة 81 عالميا من بين 131 دولة سنة 2008 لتتراجع إلى المرتبة 110 من

بين 144 دولة سنة 2013 ما يفسر ذلك القوانين الضريبية ومعدلات الضرائب وإمكانية الحصول على التمويل، من أهم المشكلات التي تواجه رجال الأعمال حين مزاولتهم الأعمال في الجزائر، بالرغم من توافرها على العديد من المزايا كحجم السوق والمؤهلات البشرية التي تمتاز بها الجزائر، كما عرف ترتيب الجزائر تحسنا في السنة الموالية 2015 اذ انتقل الى المرتبة 79 عالميا من بين 144 دولة لكنه سرعان ما عرف تراجعا خلال السنوات الموالية، وحسب آخر تقرير للتنافسية العالمية لسنة 2019 احتلت الجزائر المرتبة 89 من بين 141 دولة بتسجيل تقدم بثلاثة درجات على السنة التي سبقتها.

**4.تحليل تطور المؤشرات الكمية لمناخ الأعمال في الجزائر :**

يقصد بالمؤشرات الكمية تلك المؤشرات التي يمكن قياسها كميا إما بنسبة مئوية أو بعدد الإجراءات أو الأيام اللازمة للقيام بأحد الأنشطة أو غيرها، ونذكر أهمها:(ناجي، 2009، صفحة 78،75)

**1.4. مؤشر سهولة أداء الأعمال:**

تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وينظر إلى هذا المؤشر كأداة استراتيجية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم، ويتيح عقد المقارنات فيما بينها(بوخاري، 2012، صفحة 45،44)، ويتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال وتتمثل في(مجموعة البنك الدولي): مؤشر بدء النشاط التجاري، مؤشر استخراج تراخيص البناء، مؤشر توصيل الكهرباء، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنقاذ العقود، مؤشر تسوية حالات الإعسار(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019).

**الجدول رقم (05): تطور ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال العالمي**

| المؤشرات الفرعية | 2015 | | 2016 | | 2017 | | 2018 | | 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة100 | الرتبة189 | القيمة100 | الرتبة189 | القيمة100 | الرتبة190 | القيمة100 | الرتبة190 | القيمة100 | الرتبة190 |
| بدء المشروع | 74.07 | 141 | 76.08 | 145 | 77.54 | 142 | 77.54 | 145 | – | – |
| استخراج تراخيص البناء | 65.72 | 127 | 64.05 | 122 | 71.02 | 77 | 58.89 | 146 | – | – |
| الحصول على الكهرباء | 59.98 | 147 | 57.56 | 130 | 60.58 | 118 | 60.56 | 120 | – | – |
| تسجيل الممتلكات | 50.67 | 157 | 43.83 | 163 | 43.83 | 162 | 43.83 | 163 | – | – |
| الحصول على الائتمان | 10 | 171 | 10 | 174 | 10 | 175 | 10 | 177 | – | – |
| حماية المستثمرين | 45 | 132 | 33.33 | 174 | 33.33 | 173 | 33.33 | 170 | – | – |
| دفع الضرائب | 41.63 | 176 | 45.03 | 169 | 53.99 | 155 | 54.11 | 157 | – | – |
| التجارة عبر الحدود | 64.21 | 131 | 24.15 | 176 | 24.15 | 178 | 24.15 | 181 | – | – |
| تنفيذ العقود | 52.89 | 120 | 55.49 | 106 | 55.49 | 102 | 55.49 | 103 | – | – |
| تسوية حالات الإعسار | 42.74 | 97 | 47.67 | 73 | 47.67 | 74 | 49.24 | 71 | – | – |
| المؤشر العام | 50.69 | 154 | 45.72 | 163 | 47.76 | 156 | 46.71 | 166 | 48.6 | 157 |

**Source**: World Bank Group, Doing Business 2015-2016-2017-2018-2019, http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria, consulted 10/11/2019

جاء ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال كما هو مبين في الجدول أعلاه في المرتبة 157 عالميا من بين اقتصاديات 190 دولة خلال سنة 2019 بعدما كان ترتيبها 166 عالميا خلال سنة 2018، و156 عالميا خلال سنة 2017، وهي بالآتي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة، حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توافر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة وهي:

- مؤشر بدء النشاط التجاري: يسجل هذا المؤشر التحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال عند البدء في المشروع، من خلال استقراء الجدول السابق يمكن لنا القول أنالجزائر لم تشهد أي تحسن في هذا المؤشر بل بالعكس عرفت تراجعا خلال السنوات الأخيرة، يعود ذلك إلى إجراءات تأسيس المشروع الجديد والوقت المستغرق لذلك.

- استخراج تراخيص البناء: يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لبناء مستودع . ويشمل ذلك الحصول على التراخيص والتصاريح، وتقديم جميع الإشعارات المطلوبة، وطلب وتلقي جميع

عمليات التفتيش، والحصول على توصيلات، ومن خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر يسودها صعوبة في استخراج تراخيص البناء، خاصة من حيث تكلفة الاستخراج، ورقابة جودة البناء فيها.

- مؤشر الحصول على الكهرباء: يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة من منشأة الأعمال لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى مستودع حديث البناء، ومن خلال الجدول نجد الجزائر من الدول التي تمتاز بقلة إجراءات الحصول على الكهرباء.

- مؤشر تسجيل الملكية: يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقين بنقل ملكية عقار يتضمن أرض ومستودع معياري مسجل وخال من الخلافات العقارية بعد شرائه، ومن خلال الجدول السابق نجد أن الجزائر من الدول التي يسودها صعوبة في تسجيل الملكية، هذا من حيث إجراءات التسجيل وفترة تسجيلها.

- مؤشر الحصول على الائتمان: يقيس هذا المؤشر مجموعتين من القضايا قوة أنظمة التقرير الائتماني وفعالية التدابير التي تسهل الإقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس.

- مؤشر حماية المستثمرين الأقلية: يقيس هذا المؤشر قوة حماية المساهمين الأقلية ضد قيام أعضاء مجلس إدارات الشركات بإساءة استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية بالإضافة إلى حقوق المساهمين، وضمانات الحكومة ومتطلبات الشفافية للشركات التي تقلل من خطر التعرض للإساءة.

- مؤشر دفع الضرائب: يقيس هذا المؤشر الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها أو سحبها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئا إداريا في دفع الضرائب.

- التجارة عبر الحدود: يقيس هذا المؤشر السلع المتبادلة تجاريا، وتضم كل من عمليات الاستيراد والتصدير، المدة الزمنية المستغرقة وكذا تكلفة كل منهما.

- إنفاذ العقود: يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري من خلال محكمة الدرجة الأولى المحلية.

- تسوية حالات الإعسار: يقوم هذا المؤشر بدراسة الوقت والتكلفة والنتائج المتعلقة بإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس التي تكون المؤسسات المحلية طرفا فيها، بالإضافة إلى قياس صلابة الإطار القانوني الساري على إجراءات التصفية وإعادة التنظيم.

وإجمالا فان تقرير البنك الدولي عن مناخ الأعمال في الجزائر وصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين، بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن كثرة الإجراءات والتدابير وتعددها، زيادة على ثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها.

**2.4.مؤشرات الشفافية:**

تصدر منظمة الشفافية الدولية عدة مؤشرات متعلقة بانتشار الفساد وهي مؤشر الفساد الكلي **GCB**، مؤشر دافعي الرشاوى **BPI** ومؤشر مدركات الفساد**CPI** الذي يعتبر أهمها، حيث تصدره منظمة الشفافية الدولية منذ 1995 سنويا لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، ويشير المؤشر إلى التصورات فيما يتعلق بمدى انتشار الفساد في القطاع العام، أي الفساد الإداري والسياسي في الدول التي شملها المؤشر، والذي ينطوي تحديدا على فساد المسؤولين وموظفي الخدمة العامة وفساد السياسيين، وتتراوح قيمة المؤشر بين 0(الأكثر فسادا) وبين 100(الأكثر نزاهة)، وفي آخر تقرير له ضم 180 دولة ومنطقة.

وبالنظر إلى واقع الجزائر في محاربة الفساد نجد أنها مازالت مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في هذا المجال، هذا ما يعني أن النظام العام في الجزائر يقصي المنافسة الشريفة ويمنع سيولة المعلومات، والجدول الموالي يبرز وضعية الجزائر في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية خلال الفترة 2007-2018.

**جدول رقم(06): تصنيف الجزائر في مؤشر مدركات الفساد للفترة 2007-2018**

| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 3من 10 | 3.2 من 10 | 2.8 من 10 | 2.9 من 10 | 2.9من 10 | 34من 100 | 36من 100 | 36من 100 | 36من 100 | 34من 100 | 33من 100 | 35من 100 |
| التغير % | --- | 6.67 | -12.5 | 3.57 | 0.15 | 17.07 | 5.88 | 00.0 | 00.0 | -5.56 | -2.94 | 6.06 |
| الترتيب | 99 | 92 | 111 | 105 | 112 | 105 | 94 | 100 | 88 | 108 | 112 | 105 |
| عدد الدول | 180 | 180 | 180 | 178 | 183 | 176 | 183 | 175 | 168 | 176 | 180 | 180 |

**Sourse**: corruption perceptions index 2018At : http://www.transparency.org/cpi2018

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر مدركات الفساد في الجزائر لم يعرف تطورا كبيرا، اذ تراوحت قيمته بين 30 و36 خلال السنوات 2007و 2018، ما يدل على أن الجزائر حسب رأي المنظمات الدولية ورجال الأعمال الأجانب في التقارير السنوية التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية، والذي يتم فيه استقصاء شركات دولية ومحلية حول عقبات ممارسة أنشطة الأعمال في دولة ما، فإن الفساد يعتبر ثالث أكبر عقبة من حيث الأهمية، ففي سنة 2007 حصلت على درجة سيئة قدرت ب3من 10 درجات محتلة بذلك المرتبة99 عالميا من أصل 180 دولة، بعدها عرفت في السنة الموالية تحسنا طفيفا في الدرجة3.2 محتلة بذلك المرتبة 92 عالميا، لكن سرعان ما تراجعت لتصل إلى أدنى مستوياتها خلال سنوات الدراسة ب2.8و2.9خلال السنوات 2009-2010و2011 وعلى أثرها رتبت في البلدان الأكثر فسادا في العالم(البلدان التي تتحصل على درجة أقل من 3).

وابتداء من سنة 2012 تغيرت درجة المؤشر لتصبح 100درجة عوض 10درجات، وبقيت الجزائر تتحصل على 34و36درجة من أصل 100درجة، ورغم التحسن الطفيف في ترتيب الجزائر في سنة 2018(105عالميا من أصل 180 بمعدل 35 نقطة من أصل 100)، مقارنة بسنة 2017(112عالميا من أصل 180 دولة أي بمعدل 33نقطة)، إلا أنها تبقى ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه وضمان الشفافية والنزاهة راجع لعمليات اختلاس ونهب المال العام، الرشاوى وسوء استغلال الوظيفة، ما أعطى صورة سيئة عن الجزائر وعن مناخ أعمالها بأنه مناخ طارد للاستثمارات.

## 4. خاتمة:

في ظل التحولات والتقلبات الحاصلة في الاقتصاد الدولي وازدياد حدة المنافسة والصراع التجاري العالمي، وجب على الدول التسارع في تحسين مناخ أعمالها عن طريق حزمة من التغييرات والإصلاحات تمس نقاط الضعف في مختلف المجالات، والجزائر على سبيل المثال تعتبر من بين الدول التي عانت ومازالت تعاني من تفشي عدة ظواهر سلبية ما أثر على مناخ الأعمال لديها بصفة خاصة وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة، رغم المجهودات التي تقوم بها الهيآت المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الأعمال من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى تنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلا أن كثرة هاته المشاكل وعدم القدرة على السيطرة عليها كضعف المنظومة المصرفية والمالية، مشكل العقار الصناعي وغلائه الفاحش وأحيانا حتى وان وجد عدم ملائمته للمعايير الأساسية، ضعف البنية التحتية في الجزائر، ثقل النظام الضريبي، تغير القوانين والتشريعات التنظيمية وعدم وضوحها، تعقد وطول الإجراءات والوثائق اللازمة لإنشاء المشروع، تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيآت المكلفة بالاستثمار وتعدد الجهات الوصية، ضف على ذلك أكبر عائق تعاني منه الإدارة الجزائرية وهو مشكلة الفساد الذي لم يعد حالة عرضية يمكن معالجتها، بل أصبح آفة يصعب اقتلاع جذورها من الأساس، بالرغم من الجهود المبذولة لمكافحته أو حتى الوقاية منه، إلا أنها باءت بالفشل لسوء تطبيق هذه التشريعات والقوانين على أرض الواقع.

ومن خلال ما تم عرضه في هذه الورقة البحثية يمكن استخلاص ما يلي:

- يتم تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات تساعد في اتخاذ القرار لتهيئة عدد من المؤشرات تساعد في معرفة الوضع التنافسي لكل دولة وهي: مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنافسية الدولية، مؤشر سهولة أداء الأعمال ومؤشر مدركات الفساد.

- تعد الحرية الاقتصادية من العوامل ذات الأهمية التي يجب مراعاتها عند وضع الخطط والاستراتيجيات في دعم تنافسية الاقتصاد الجزائري، نظرا للدور الذي تتمتع به في تحفيز النمو ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، رغم التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري، إلا أن ذلك لم ينعكس على وضعية تنافسية

الاقتصاد الجزائري، بل بقيت في ذيل الترتيب متأخرة عن الدول المجاورة كتونس والمغرب، على الرغم من امتلاكها لإمكانيات بشرية ومادية معتبرة، يرجع ذلك لكثرة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، خاصة في مجال الاستثمار، القطاع المالي، إدارة شؤون الملكية ووجود الفساد فيها، أما عن باقي العوامل فتدخل الدولة بدرجة متوسطة.

- ضعف عوامل ابتكار التطور التكنولوجي، وضعف كل من مستوى التعليم العالي والتدريب، كفاءة الأسواق، ومدى القدرة على الاستفادة من التطور التقني ومدى اتساع السوق، وهذا ما نؤكد صحة الفرضيات المطروحة في الدراسة.

وكقراءة مختصرة للنتائج المتوصل إليها يمكن القول إن الجزائر يسودها مناخ استثماري غير تنافسي، راجع لكثرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وعدم جاهزيته للمنافسة الدولية مقارنة بالاقتصاديات العربية، لا يزال يحتاج إلى الكثير من الإصلاحات وأهمها محاربة الفساد المتفشي في معظم القطاعات الحساسة.

**قائمة المراجع:**

1.عبد السلام أبو قحف (2001)نظريات التدويل وجدوىالاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

2.مصطفى أحمد حامد رضوان (2011) التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الدار الجامعية، المحرر الإسكندرية، مصر.

3.عبد الحميد بوخاري(2012)، "واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر.

4.ناجي بن حسين (2009)، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، المعهد العربي للتخطيط، العدد 31/1 الكويت.

5.فيصل قورمي ، عبدالعزيز قرفي (05 ماي 2011). مداخلة بعنوان: تقييم المناخ الاستثماري وأثره في تشجيع ونجاح المبادرات الفردية، الأيام الدولية حول المقولاتية: أليات دعم ومساندة المؤسسات في الجزائر، جامعة بسكرة .

6. the heritage foundation , roberts james b.kim anthony,. miller terry 2019 index of economic freedom 25th anniversary edition

7.World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2019, Geneva- Switzerland, 2019.

8.World Bank Group, Doing Business 2015-2016-2017-2018-2019

9.عزة حجازي (2014) أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية (المجلد العدد 2). مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، http://www.search.emarefa.net

10.مجموعة البنك الدولي. (بلا تاريخ). ممارسة أنشطة الأعمال. تم الاسترداد من http://www.arabic.doingbusiness.org consulted 10/12/2019

11.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصاد ارت. مؤشر سهولة أداء الأعمال. (2019). تم اطلاعيوم2019/12/15 http://www. iaigc.net

12.Héritage Foundation, Index of Economic Freedom Indicators, Available on: http:// www.heritage.org/index.2015/2016/2017/2018/2019

13. Index of Economic Freedom, (2015-2019), Heritage Foundation, sur le Site:http:// www.heritage.org/index/
Countries/Algeria.pdf, consulted 11/11/2019

**14.**http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria,consulted 10/11/2019.

15.corruption perceptions index 2018 on :http://www.transparency.org/cpi2018.